إلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر

د. جمال فيصل حمد م.م علي معجل
جامعة الانبار – كلية الآداب – قسم التاريخ

المقدمة

وقعت مصر تحت الاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢ وقام المحتلون بالسيطرة المباشرة على قدرات مصر الاقتصادية الى جانب سيطرتهم على مصدر القرار السياسي وعززو احتلالهم بإجراءات تعسفية من أبناء الشعب المصري وبسط نفوذهم على كافة انحاء مصر والبلاد المجاورة لها لاسيمى السودان التي لها تاريخ مشترك مع مصر.
فهي الأخرى أخفقت الإدارة المصرية بريطانية مشتركة بموجب اتفاقيتي ١٨٩٩ من الناحية النظرية . وسيطرة بريطانيا حرفة من الناحية العملية واستمر على هذا الحال إلى ما بعد منتصف العقد الثالث من القرن العشرين اذ عقدت معاهده مع مصر عرفت بالمعاهدة المصرية البريطانية عام ١٩٣٦ وشكلت اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ عقبتين كبيرتين امام جهود السياسيين المصريين الذين آخذو على عاتقهم محاولة النهوض بواقع مصر في المجالات كافة لما تضمنها من بنود مجحفة بحق مصر .
وسنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على هاتين العقبتين وقرار إلغاءها من قبل الحكومة المصرية في نهاية ١٩٥١ ولتغطية موضوع البحث وجي علي تقسيمه إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة يتناول المبحث الاول دراسة الاتفاقية الثنائية لعام ١٨٩٩ وما تمخضت عنة من بنود أخضعت السودان لإدارة مصرية بريطانية مشتركة لعقود عديدة
اما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على معاهدة ١٩٣٦ وظروف التفاوض لعقدها وما رافق ذلك من مواقف متفاوتة بين مؤيدين ومعارضين وركز المبحث الثالث على قرار إلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ وانعكاسات هذا الإلغاء على الوضع السياسي في مصر
اما الخاتمة فقد جاءت بنتائج وافية عكست الجهد المبذول لاعداد المبحث – واخيرا اقول الحمد الله الذي اهدانا وما كنا نهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبة وسلم .

المبحث الاول
الاتفاقية الثنائية ١٨٩٩

شكلت مصر والسودان اهمية كبيرة بالنسبة لبريطانيا لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية فهذة المنطقة كانت منتج كبير للقطن الذي تحتاجة الصناعة البريطانية كما ان طريق البحر المتوسط الذي كان يعد حينا من الزمن شريانا للامبراطورية البريطانية بات عرضة للخطر بسبب التطور الي طراء على وسائل الحرب الحديثة مما جعلة طريقا مكشوفا علاوة على ان الجهاز الذي كان يتولى تامينة كان جهازا ضعيفا ولذلك فكر البيطانيون في تدعيمة بخط دفاعي ثابت يقع الى الجنوب منه بحيث يخترق القارة الافريقية ابتدائا من غانا وحتى كينيا كما ان وجود دولة قوية في السودان في شانة ان يكون اداة ضغط على مصر لانه سيمكن السودان من التحكم في مياه نهر النيل الذي يعد عمادا لحياة مصر (١)
لقد كانت السودان يحت سيطرة مصر منذ احتلالها من قبل ابناء محمد علي وان لم تكن تلك السيطرة كاملة وقد حاول (الكولونيل غوردون) الي عينة الخديوي لادارة شؤون السودان تاسيس حكومة تشيع الامن والاستقرار في البلاد غير ان تاثير غوردن كان محدودن اذ انة لم يتمكن من بسط نفوذة ابعد من المركز الذي اتخذه مكانا العملة وعندما ترك السودان وسلمت ادارة الى الخليفة العثماني عادت البلاد الى الفوضى والاضطراب كما كانت سابقا وبعد الاحتلال البريطاني لمصر في ٢٥ايلول ١٨٨٢ رغبت الحكومة المصرية حينذاك في احتلال السودان ثانية واستردادها الى نفوذها وطلبت موافقة بريطانيا على ذلك غير ان الحكومة البريطانية رفضت في بادئ الامر ان تبدي رأيا صريحا في ذلك الطلب ولكن بعد ان تحطم الجيش المصري الذي كان بقيادة (هيكس باشا) وتعرضت مصر الى خطر كبير اضطرت بريطانيا الى نبذ جيادها بالنسبة الى لاحتلال السودان واصرت على انسحاب الحامية المصرية من ذلك القطر وانتدبت غوردن ثانية ليقوم بتنظيم ذلك الانسحاب (٢)
وقد استطاع (غوردن) ان يرحل الى مصر الاف اللاجئين من ملوك الحامية المصرية ولكنة حوصر في مركز قيادة واغتيل عند احتلال (المهدي) المدية الخرطوم في كانون الثاني ١٨٨٥ قبل وصول القوات البريطانية لتجدة بيومين وبعد احتلال الخرطوم انسحبت الجيوش المصرية من السودان الى وادي حلفا (٣) وبعد ان تقرر استرجاع عهد الى (كتشنر) بهذه المهمة كونة سردار الجيش المصري فقدم بالجيش الذي يقودة لضباط الانكليز في شكل حملة مدربة تدريبا حديثا .
وقد قامت في البداية بإنشاء خط حديدي على طول نهر النيل لتسهيل مهمتها ثم وصلت الى نقلا وبرجر اللتان أحلالها قائد حاميتها بأمر من قبل الخليفة دون مقاومة في ايلول ١٨٩٦ ومالبث وما لبث كتشنر ان اكتشف ان مواصلة الزحف نحو الخرطوم يفوق امكانيات جسشة والحكومة المصرية فتاجل الزحف غير ان ازدياد النشاط وتحول القوات المهدية الى هجوم اقنع الحكومة

البريطانية باصدار اوامرها الى كنتشير باستئناف الزحف(٤)

وفي نيسان ١٨٩٨ دارت معركة حامية عند عطيرة انتصر فيها جيش كتشنر وصار الطريق الى ام درمان مفتوحا بينما عزم الخليفة على تعزيز حمايتة عن العاصمة فجند جيشا قويا واقام حصونا على الشواطئ ثم تحرك على راس جيشة الى كرري غير ان كنتشير تصدى لها بجيش مدرب تدريبا كافيا ويمتلك اسلحة متطورة وحقق انتصارا صعبا عليها ودخل ام درمان واستباحها وهدم قبة المهدي وخليفتة في ايلول ١٨٩٨ (٥) وما لبث خليفة المهدي عبد الله التعايشي ان توجة مع بقايا جيشة الى كروفان وكانت تعقبة حزمة من جيش كتشنر لكنها عجزت عن الحاق بة ثم اتجة لمهاجمة ام درمان غير ان اصتدام بحملة يقودها البريطاني وينحت قرب ابا في تشرين الثاني ١٨٩٩ اذ قتل الخليفة عبد الله التعايشي ومعه اكثر انصارة وسلم الباقون انفسهم وسقط الابيض اخر معاقل المهدي (٦)

استثار السودان باهتمام البريطانيين بعد موقعة ام درمان كمجال لاستثمارهم وذلك بتنظيم حكم هذا الاقليم بشكل يتيح لهم السيطرة الكاملة على ادارة وابعاد الدولة العثمانية والسماح لمصر بالمشاركة في الحكم على اساس اها صاحبة السيادة قديمة وجديدة باشراك قواتها في حملات الاسترجاع وقد توصل البريطانيون الى اقرار النظام يحقق غرضهم الاستعماري والذي عرف باسم النظام الثنائي للحكم في السودان عام ١٨٩٩ وكان اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر هو المسؤول الاول (٧) في ١٩كانون الاول ١٨٩٩ ارغمت الحكومة المصرية برئاسة بطرس غالي على توقيع اتفاقية الحكم الثنائي في السودان مع الحكومة البريطانية

وقد نصت المادة الثانية من حوار هذه الاتفاقية على ان (يستعمل العلم البريطاني والمصري معا في البر والبحر بجميع انحاء السودان عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها لا العلم المصري فقط) (٨) ونصت الاتفاقية ايضا على تعيين حاكم عام للسودان تختارة الحكومة البريطانية ويصدر قرار تعيينة من الخديوي وتوضع في يد هذا الحاكم جميع السلطات المدنية والعسكرية والتشريعية والتنفيذية ووضع موظفون بريطانيون على راس جميع مديريات سودان وتشغيل عد من الموظفين المصريين في وظائف ثانوية واحتفظت مصر بكتيبة عسكرية في السودان الى جانب القوات البريطانية كرمز للمشاركة في الحكم مقابل دفع ٧٥٠.٠٠٠ الف جنية لسد نفقات ادارة السودان(٩) وقد تولى كتشنر اول منصب حاكم عام للسودان الى جانب وظيفتة السابقة كسرداب للجيش المصري هناك وضمت هذه الاتفاقية صفحة هامة في تاريخ السودان الحديث وفتحت صفحة جديدة لغزوات فيها بريطانيا بالسيطرة الحكم على السودان بعد احتلالها المصري عام ١٨٨٢(١٠).

قوبلت اتفاقية الثنائية بعاصفة شديدة من الاستنكار من جانب القوى الوطنية في مصر التي اخذت على عاتقها مقاومة البريطانيين وتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان(١١).

ويبدوا ان هذا الاستنكار الشديد قد اثار مخاوف كبيرة لدى السلطات البريطانية لانهم شعروا بان اغلب الاسر المتنفذة في السودان والتي لها علاقة بهم يحتمل ان تتاثر في المدى البعيد بمواقف ابناءها الوطنية وقد الفت حكومة السودان عام ١٨٩٩ بموجب اتفاقية الحكم الثنائي المصري – البريطاني وكانت توجس خيفة من معارضة القوى الوطنية والحركات الدينية التي تمت في السودان لا سيما بعد عام ١٩٠٣ فقد اندلعت ثورات عدة تمكنت الحكومة السودانية من القضاء عليها الواحدة تلو الاخرى(١٢).

وفي مستهل الحرب العالمية الاولى كشفت بريطانيا حقيقة صلتها بمصر بجعلها تحت الحماية البريطانية والحكم المباشر واعلان الاحكام العرفية فيها وتعطيل الجمعية التشريعية واتخاذ قناة السويس مقرا لجيوشها وفرضت اجراءات مشددة اثارت النقمة في نفس ابناء الشعب المصري مما دفع الشعب المصري للانخراط في صفوف المقاومة الوطنية التي وصلت الى ذروتها بعد نهاية الحرب اجبرت البريطانيين المثول لمطالب الشعب المصري بعد ثورة عام ١٩١٩ وفي مقدمتها المطالبة بالاستقلال برئاسة سعد زغلول(١٣).

اما في السودان فقد ابتهجت الجماهير السودانية بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الاولى وعبروا عن ذلك بتكوين وفد منن زعماء العشائر السودانية وسافروا الى بريطانية في عام ١٩١٩. لتهنئة ملكها بالانتصار ودخلت المسالة السودانية طورا جديدا بارتباطها بالاماني القومية المصرية وبدات الحالة السياسية في مصر تظهر اثارها في السودان(١٤).

ينتج من ذلك ان الشعب السوداني وزعمائها ادركوا انه لا جدوى من بذل الجهود باتجاه الاستقلال او ان ازدواجية الحكم قد اضعفت من روح الحماس والتضحية لتحرير بلادهم بعد ان بانت نوايا البريطانيين بالاستعمار والهيمنة على مقدرات مصر والسودان بانها طويلة الامد وبعد تصريح ٢٨شباط ١٩٢٢ كانت القوات البريطانية موجودة في السودان فظلا عن بعض الوحدات المصرية وكان المصريون ينظرون الى السودان على انها جزء لا يتجزء من مصر حيث كانت بريطانيا تعمل من اجل جعل السودان مستعمرة بريطانية منفصلة عن مصر فاصرت بريطانيا على حذف المادة ٢٩ من المشروع الدستوري الذي نصت على

الملك يلقب بملك مصر والسودان والمادة ١٤٥ التي نصت على (تجري احكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان مع انه جزء منه) يقرر نظام الحكم فيه قانون خاص. فقد رآى البريطانيين في هذين النصين ما يتعارض مع احتفاظهم في تصريح ٢٨ شباط بمسالة السودان واصرت ان يكون لقب الملك ملك مصر فقط. وان يشار الى ان وضع السودان يقرر فيما بعد باتفاق بين مصر وبريطانيا(١٥).

وعلى الرغم من المحاولات العديدة للتوصل الى اتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية
يحدد العلاقة بينهما الى ان مسالة السودان كانت عائقا امام اكمال تلك المفاوضات منذ تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ الى ٢٦ اب ١٩٣٦ اذ تم التوقيع على مشروع معاهدة بين الطرفين في لندن حددت في بنودها على نوع العلاقة بين مصر وبريطانيا دون ان يطرأ أي تغيير فيما يتعلق بالسودان (١٦)

المبحث الثاني

معاهدة ١٩٣٦:

اقدمت وزارة محمد توفيق نسيم في بداية تشكيلها على الغاء دستور ١٩٣٠وصل مجلس النواب والشيوخ القائمين على اساسه كمحاولة لترضية الشعب المصري الذي كافح اربع سنوات في سبيل الغاء ذلك النظام الذي فرض عليها فرضا (١٧)
ولكن الغاء دستور ١٩٣٠ لم يقرن باعادة دستور ١٩٢٣ وعندما شعر الشعب برضوخ الوزارات الجديدة الرأي البريطانيين بعدم عودته قام بتظاهرات كبيرة سقط من جرائها عدد من القتلى والجرحى (١٨) وقام الطلبة بدور كبير لتوحيد صفوف الاحزاب والانخراط في جبهو وطنية واحدة تكونت من القوى والاحرار الدستوريين وحزب الشعب والاتحاد والحزب الوطني وبعض المستقلين وصارت هذه الجبهة تعمل في وقت واحد لاعادة الدستور وعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا لاعتقادها بان الازمات الداخلية الت يتعرضت لها مصر ترجح الى عدم الوصول الى تسوية العلاقات المصرية البريطانية من ناحية وان عدم اتمام الاتفاق مع البريطانيين يشير الاحتكاك بين البلدين من ناحية اخرى (١٩)
ازاء هذه الموقف رات الحكومة البريطانية بان تراجعها عما ابدته من معارضة سابقة لدستور ١٩٢٣ سيسهل دخولها في مفاوضات مع مصر بشان عقد معاهدة بين الطرفين لا سيما وا هنالك خطر خارجيا يدفع بريطانيا الى تسوية مشكلاتها مع مصر وهو المتمثل بالاحتلال البريطاني للحبشة وضمها ومطالبة الايطاليين لكل من بريطانيا باعادة النظر في طبيعة الحدود المشتركة بين مستعمراتها ومناطق نفوذ هاتين الدولتين (٢٠)
وفي الوقت نفسه ادرك المصريون ايضا خطورة مناوئة البريطانيين بسبب ما اثير من تهديدات تتعلق بتحويل مياه النيل عن مصر للري المطلق للاراضي السودانية وبدون حدود مما جعل المصريون في حاله عدم ارتياح لان الماء الذي يعتمد علية الاقتصاد المصري سيصبح تحت سيطرة بريطانيا طالما بقيت بريطانيا مستعمرة على السودان (٢١) فضلا عن الحاجة الملحة الاستئناف الحياة الدستورية الصحيحة كي يتولى مجلس النواب تسيير امور مصر في ظل ذلك الوضع المضطرب (٢٢)
وفي الثاني عشر من كانون الاول ١٩٣٥ قدم زعماء الجبهة الوطنية مذكرة الى المندوب السامي البريطاني مايلز لاميسون * يلتمسون فيها فتح باب المفاوضات لعقد معاهدة بين الطرفين وبناء على ذلك اكد (انتوني ايدن) رئيس الوزراء البريطاني في خطاب له في مجلس العموم البريطاني استعداد حكومتة لاجراء مفاوضات مع المملكة المصرية تلبية للطلب الذي تقدمت به الجبهة الوطنية (٢٣)
وقد بدات المحادثات التمهيدية للمفاوضات في القاهرة ٢ اذار عام ١٩٣٦ وكان يراس الوفد البريطاني المندوب السامي مايلز لامسبون يعاونة خبراء عسكريون وقانونيون بينما كانت هيئة المفاوضات المصرية برئاسة مصطفى النحاس (٢٤) رئيسا للهيئة ومحمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وعثمان محرم باشا واحمد مهدي سيف النصر بيك بصفتهم اعضاء في هيئة المفاوضات ومن جانب اخر اشتركت كل الاحزاب بوفد المفاوضات ماعدا الحزب الوطني الذي نأى بنفسة عن الهيئة لتمسكة بسيادة (لا مفاوضات لا بعد الاجلاء) (٢٥)
توالت جلسات المفاوضات بقصر الزعفران بحضور جميع الاعضاء وفي الاول من اب ١٩٣٦ تم الاتفاق على مسائل نتعددة منها مساله الامتيازات الاجنبية اثناء الجلسة التي عقددت بين كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد من جانب وبين السير مايلز لامبسون وزملائة من جانب اخر (٢٨) ولقد ابلغ لامبسون في هذه الجلسة مصطفى النحاس طلب الحكومة البريطانية لاستقبال الهيئة المصرية المكلفة بالمفاوضات في لندن خلال المدة من١٧-٣١اب ١٩٣٦ (٢٩)
الى ان تعرض لعقبات ادت الى توقفها في نهاية شهر اذار واحطيطت بسرية وتكتم شديدين لخشية الجانب المصري من حدوث الاضطرابات لاسيما هياج طلاب المدارس (٢٦)

وفي الخامس والعشرين من مايس عاودو الوفدان البريطاني والمصري المفاوضات بعد ان تعرضت الى اربعة تاجيلات اذ جرى التاجيل الاول من ٨- ١٦ بسبب عيد الفصح والتاجيل الثاني من ٢١ نيسان – ٥ مايس بسبب الانتخابات النيابية التي جرت في مصر في الثامن من مايس والتاجيل الثالث من ٥ مايس -١٣ منه بسبب وفاة الملك فؤاد الاول* والتاجيل الرابع من ١٣ -٢٥ بسبب انشغال رئيس الهيئة المصرية للمفاوضات(٢٧).
وبدات المفاوضات استمرت ما يقارب ٦ اشهر سافر الوفد المصري للمفاوضات الى لندن في العشرين من اب ١٩٣٦ بعد الوصول الى اتفاق نهائي يحقق لمصر استقلالها ويعيد كرامتها(٣٠). وقد اعرب ممثلوا الشعب المصري عن ثقتهم بهيئة المفاوضات وقدرتها وبعد نظرها ودقة تقديرها وتفانيها في المحافظة على مصالح مصر وتطلعها للرقي والنهوض(٣١).
وفي السادس والعشرين من اب ١٩٣٦ تم توضيح المعاهدة بقاعة لوكارنو بلوندره في وزارة الخارجية البريطانية بعد ان تم وضع الصيغة النهائية لها(٣٢).
وقد نصت المعاهدة على بنود عديدة ركز على البند

الحادي عشر المتعلق بالاتفاقية الثنائية موضوع البحث والذي تضمن استمرار ادارة السودان طبقاً للاتفاقيتين سنة ١٨٩٩ وعلى ان يوصل الحكم العام بألنيابه عن كلا الطرفين مباشرة السلطات المخولة له(٣٣).
واتفق الطرفان على ان الغاية الاولى لادارتهما في السودان هي رفاهية السودانيين وبناءا على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخول الحاكم العام الذي يختاره المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون اكفاء ونص الاتفاق على (ان يكون جنود بريطانيون ومصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فظلا عن الجنود السودانيون وتكون هجرة المصريين الى السودان خاليا من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام).
وقد اعطت المعاهدة حق لرعاية البريطانية بممارسة نشاط تجاري اسوة بالرعايا المصريين فظلا عن حقهم بالهجرة او في الملكية(٣٥).
وابدت بعض الاطراف التي وافقت على المعاهدة تحفظها حول ما ورد في سطور المعاهدة وقناعتها بانها لا تحقق استقلال مصر ولو كانت خطوة في سبيله الا ان الاتجاه المعارض للمعاهدة اعلن عن ابراماها يحقق اغراض الحماية وبتكاليف اقل للقوات البريطانية وهذه المعاهدة ما هي الا ترويج لعديد من المغالطات المخلة باستقلال وسيادة مصر وكان يتبنى حزب الوفد ومبالغته في حمايتها قاد الى النتيجة السلبية ذاتها بالنسبة لمصر(٣٦).
وكان الراي العام في مصر يرى انه بهذه المعاهدة قد اهدر كفاحه الذي ناضل في سبيلة سنين طويلة بهدف اجلاء القوات البريطانية عن مصر ونهض الوطنيون المطالبين بالاستقلال التام وابدوا معارضتهم علنا للمعارضة ووصل الامر الى محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى النحاس فيما بعد(٣٧). وادرك الشعب المصري بان هذه المعارضة قد اضفت الصفة الشرعية على الوجود الاستعماري البريطاني في مصر رغم ما احاط به الوفديون من تهويل ووصفهم لها بناها (معاهدة الشرف والاستقلال). وكذلك فانهم بالغوا في هذا الوصف ووصل الامر الى انهم عدوها (فتحا مبينا) لكن ذلك انقلب على الوفد ورئيسه وعلى مصر بصورة عامة عندما اتخذ مجلس الامن هذا الامر ذريعة على مصر.
سنة ١٩٤٧ عند مناقشة موضوع جلاء القوات البريطانية منها(٣٧).
وفي هذا السياق فقد اشار محمد عبد الرحمن حسين في كتابه نضال شعب مصر بان ما ورد في بنود معاهدة ١٩٣٦ يعد وثيقة للذل والاحتلال وقال (الى أي حد باع المفاوضون وطنهم الى الانكليز وربطوا مصر بانكلترا الى الابد كالعبد الذي لا يملك من امر نفسه شيئا الا اذا شاء وليه وسيده)(٣٩).

المبحث الثالث

قرار الالغاء وانعكساتها على الوضع السياسي

جاءت وزارة الوفد الى الحكم في مطلع عام ١٩٥٠ واخذت على عاتقها مفاوضة البريطانيين بشان اجلاءهم عن مصر غير انها اقدمت في الثامن من تشرين الاول ١٩٥١. في اجتماع البرلمان المصري مجلس النواب والشيوخ على قطع المفاوضات مع بريطانية بعد ان تاكد انها لا تجدي نفعا والغاء احكام اتفاقيتي كانون الثاني و عشرة تموز ١٨٩٩ بشان ادارة السودان ومعاهدة ١٩٣٦(٤٠).
وقدم مصطفى النحاس الى البرلمان لمراسيم المتضمنه هذا الالغاء وما يتبعة من تشريعات واولها مرسوم برقم (١٧٥) لسنة ١٩٥١ والذي جاء كمشروع يقضي بالغاء القانون رقم ٨٠. لسنة ١٩٣٦ الذي سبق صدوره بالموافقة على هذه المعاهدة وبالغاء القانونين الخاصين بالاعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية في مصر اما المرسوم الثاني برقم ١٧٦ ويتضمن مشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك (ملك مصر والسودان) والثالث مرسوم بمشروع قانون لوضع دستور ونظام حكم خاصين بالسودان(٤١).
وابلغت وزارة الخارجية المصرية ممثلي الدول الاجنبية بذلك(٤٢). توقع البريطانيين ان يكون الاالغاء تشكيا بادئ الامر لاا انهم فوجئوا بالصورة التي الغيت بها المعاهدة بعد ان القى مصطفى النحاس كلمتة التاريخية من على منبر مجلس النواب ليعلن (من اجل مصر ابرمت معاهدة ١٩٣٦ ومن اجل مصر اطالبكم اليوم بإلغائها) (٤٣)
وعلى الفور جاء رد فعل البريطانيين لالغاء المعاهدة عندما اصدرت السفارة البريطانية في القاهره مساء الثامن من تشرين الاول بيانا اعلنت فية (ان الغاء الحكومة المصرية المعاهدة من جانبها عمل غير قانوني يخالف احكان المعاهدة) وان الحكومة البريطانيه تعتبرها سارية المفعول وتعتزم التمسك بحقوقها بمما حققتها (٤٤) ولم تكتف بريطانيا بذلك وانما اوعزت الى سفيرها (سير رالف ستيفنسون) بالاحتجاج لدى وزير الداخلية فؤاد سراج الدين * الذي قال له ان عنكم قواعد اخرى مثل عدن وقبرص ومالطة لكن السفير البريطاني
قال انة لا يوجد في أي قاعدة اخرى المزايا التي تتوفر في قاعدة السويس وعندما سالة فؤاد سراج الدين عن هذه المزايا قال السفير البريطاني ان قاعدة السويس تتميز بالاتي :
١. تتوفر الايدي العاملة الرخيصة ٢. وسائل النقل متوفرة لها من طائرات وبحر وسكة
٣. الحياة الاجتماعية في مدن القناة
وهي مساله جوهرية للقوات المسلحة اتخذت الحكومة الوفدية هذه النقاط بمثابة اساس تعتمد في مواجهتها للاستعمار البريطاني(٤٥).
كما رفضت حكومة الوفد مشروع تقدمت به بريطانيا بالاشتراك مع فرنسا والولايات المتحدة لامريكية

وتركيا ينص على انشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الاوسط بعد ان اعلنت (انه لم يعد هناك ثمة مسوغ قانوني لوضع القوات البريطانية في منطقة قناة السويس)(٤٦).

عزز البريطانيون قواتهم العسكرية في المنطقة اذا وصلت الى بور سعيد ثلاث ناقلات جنود بريطانية تحمل امدادات لتنفيذ خطة بريطانية تقضي باحتلال كافة مرافق مدن القنال(٤٧).

ازاء هذه التهديدات الخطيرة التف الشعب المصري حول حكومته وبدات مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطني وما شاع بين ابناء الشعب المصري بان الجنود البريطانيين في منطقة القنال في مركز المغتصبين الذين يجب مقاومتهم واجبارهم على الجلاء(٤٨).

وقاطع نحو ٥٠ الف عامل مصري العمل في القاعدة البريطانية في السويس بعد ان كفلت الحكومة المصرية صرف مرتباتهم كاملة وتهيئة عمل مناسب لهم خارج منطقة القنال مما ادى الى نقص حاد في طبيعة عمل القاعدة وذلك مما عملت عليه الحكومة لبطلات الميزات التي ذكرها السفير البريطاني لقاعدة السويس عن ميزاتها من القواعد الاخرى في قبرص ومالطا وعدن(٤٩). صمم الشعب على المواجهة بعد ان التف مع قوات الشرطة ليصبحوا حالة واحدة في مواجهة المستعمرين وعندما بدات المعارك مع القوات البريطانية شكلت حالا كتائب من الفدائيين تعمل في منطقة القنال فقد عملت في الاسماعيلية وضد المقررات البريطانية على طول القنال كما عملت في بور سعيد(٥٠).

وفي التاسع من تشرين الاول ١٩٥١ قامت في الاسماعيلية تظاهرة للطلبة في المدارس الثانوية في منطقة عرايشة مصر التحم معها العمال وانزلت العلم البريطاني من على مخازن (النافي) ورفع العلم المصري ذهل ذلك البريطانيين فلجاؤا الى استخدام السلاح(٥١).

وعندئذ اندلع القتال في مدن القنال بين ابناء الشعب المصري والقوات البريطانية التي تمرد منها ٤٥٠ جندي بريطاني عن تنفيذ اوامر اطلاق النار على المصريين لانهم ادركوا بان المصريين لا يريدون سوى المطالبة بحريتهم واستقلالهم من خلال التظاهرات التي طافت مختلف المدن المصرية مما دفع القيادة البريطانية الى ترحيلهم الى بريطانية ووجهت لهم تهم شتى كما امتنع فيلق اخر من الجيش البريطاني يعرف بالفيلق الموريشي عن دخول المعركة ضد الشعب المصري الذي نزل الى الشوارع لمساندة رجال الشرطة في المواجهة مع القوات البريطانية(٥٢). غير ان البريطانيين اصروا على المواجهة وقد زجوا بقواتهم الى الميدان وقاموا بعزل المنطقة وفرض سيطرتهم عليها وقاموا بعرقلة وصول النفط الى القاهرة املا في احباط عزيمة المصريين في الوقت الذي تحمل فيه رجال الامن العبئ الكبير بعد ان اصبح من غير الممكن اشراك قوات الجيش المصري في التدخل والقتال(٥٣).

لان معظم هذه القوات كانت معسكرة في العريش وغزة وشرق القناة فاغلق البريطانيون كبري الفردان الموصل بينه وبين وادي النيل(٥٤). لينفردوا بقوات بوكات النظام (رجال الامن) واقروا في الخامس والعشرين كانون الثاني ١٩٥٢ بخروج هذه القوات من مبنى محافظة الاسماعيلية لكنها رفضت الانصياع لتلك الاوامر (٥٥). الامر الذي فع البريطانيين بمحاصرة المبنى وقصفه بالمدفعية وبالبنادق والمدافع الرشاشة راح ضحيته ٦٥ مواطن مصري وادى ذلك الى خروج تظاهرات صاخبة لتشمل كافة المدن الكبرى في مصر وهتفت ضد الملكية والاوضاع السائدة في مصر(٥٦).

يبدو ان البريطانيين قد حيدوا الملك كي لا يصدر ايعاز الى الجيش المصري بالتدخل حين ذاك مما سهل للبريطانيين الانفراد بقوات الامن والحاق الخسائر بها.

وفي ظل ظروف الرفض والاستنكار والثار التي مارسها ابناء الشعب المصري لهذه الحادثة تعهدت وزارة مصطفى النحاس بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية بشكل نهائي مع بريطانيا والدخول مع الاتحاد السوفيتي في محادثات لعقد معاهدة صداقة ردا على اعتداءات البريطانيين على الشعب ورجال الامن في الاسماعيلية ووافقت الوزارة ايضا على عقد اول مؤتمر اتحاد عام نقابات العمال المصريين فضلا عن تزامن هذه الاحداث مع انتهاء الانذار الذي تقدم به بعض ضباط الجيش مهددين بالاستقالة الجماعية(٥٧).

وفي السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٢ اندلعت حرائق هائلة في عدد من المؤسسات الاجتماعية والبنايات في القاهرة ابتدأت بكازينو الاوبرا وسينما ايفولي ونيل باركلير ... اما عجز واخفاء حزب الوفد والحكومة في مواجهة الموقف والقاء تبعاته عليه وكان بعيدا عن الشكوك ازاء تورطه في المساهمة في الحادث ولكن ما يلام به عدم تصديه بحزم للعناصر التي احدثت حالة الاضطرابات والفتن في انحاء البلاد(٥٨). ففي ليلة الحريق عين حزب الوفد حاكما عسكريا فاوقفت الدراسة في الجمعات والمعاهد والمدارس الى اجل غير مسمى وقام بحملة اعتقالات واسعة ومنع التجوال بعد الساعة السادسة مساءا واغلق مبنى الحزب الاشتراكي الذي وجهت اليه اصابع الاتهام في حريق القاهرة(٥٩).

فهذه الاجراءات كفيلة باحباط نوايا البريطانيين بالسيطرة على القاهرة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية معها(٦٠). وجهت حكومة مصطفى النحاس اتهاما الى الجيش بالتقصير في حادث الحريق اذا شكك فؤاد سراج الدين وزير الداخلية في موقف الجيش خلال الحريق في بيانهم الذي نشرته جريدة المصري في العاشر من شباط ١٩٥٢.

اذا ذكر طلب ان يكون الجيش مستعدا في الساعة الحادية عشر والنصف صباحا وقبل وقوع أي حادث حريق وكرر مطالبته في الساعة الثانية عشر والنصف ظهرا بعد حديق كازينوا اوبرا مباشرة مما للذهاب الى القصر و اجراء مقابلة مع (حافظ عفيفي) و (حيدر باشا) لايصاله الى الملك الذي كان منشغلا في المادبة

الملكية لضباط الجيش(٦١) وفي السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٢ اصدر الملك فاروق امرا باقالة مصطفى النحاس(٦٢).
كانت اجراءات رئاسة اركان الجيش بطيئة بعد علمها بالحرائق فهي تنبه على الضباط بالتوجه فورا الى وحداتهم عقب المادبة استعدادا للطوارئ وبعد التنبيه المتاخر سلكت قوات الجيش طرقا بعيدة بحجة عدم الاحتكاك بالتظاهرات ونزلت القوات تبعا وبدفعات قليلة العدد ولم تستلم اوامر لاطلاق النار ولم يتم نزولها الا بعد الساعة الخامسة والنصف مساءا واستمرت الى الساعة الحادية عشر ليلا(٦٣). وفي هذه الاثناء جماعة الضباط الاحرار نداءا الى الضباط يقول ايها الضباط..... ان الخونة المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم لتنفيذ اهدافهم وهم يظنونكم اداة طيعة في ايديهم للبطش بالشعب وارغامهم على قبول ما يكره... فليفهم هؤلاء الخونة ان مهمة الجيش في شوارع القاهرة انما هي لاحباط مؤامرات الخونة التي تهدف الى التدمير و التخريب ولكننا لا نقبل ضرب الشعب... وان نطلق رصاصة واحدة على تظاهرة شعبية ولن نقبض على الوطنيين المخلصين يجب ان يفهم الجميع اننا مع الشعب الان ومع الشعب دائما ولن نستجيب الا لنداء الوطن(٦٤).
وقد وجهت اتهامات مماثلة الى الاخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والشيوعيون بقيامهم بالحريق غير ان هذه الجماعات نفت واستنكرت ما جرى معربة عن املها في امكانية ابناء الشعب تشخيص الجهة التي كانت وراء الحادثة(٦٥). ان طبيعة حريق القاهرة من حيث اختيار التوقيت والمكان وطرق التنفيذ كانت تؤكد ان المخابرات البريطانية لعبت دورا كبيرا فيه لا سيما ان التدمير شمل ٦١٠ منشاءة جرى احراقها في غضون ساعات ثلاث وسارت الخطة على اشعال الحرائق في اماكن عدة وفي توقيت واحد مما جعل من المتعذر السيطرة عليها وكانت المواد المشتعلة في الحرائق هي البودرة الحارقة التي كانت من المتعذر الحصول عليها بالنسبة للعامة لان استخدامها مقتصر على النواحي الحربية ومما اكد ضلوع المخابرات البريطانية في الحادث ما لعبته من دور كبير في تدبير حريق طهران بعد عام واحد من لاسقاط حكومة مصدق على غرار حريق القاهرة(٦٦).
وتبد المصريون خسائر جسيمة بالارواح وصلت الى ٦٠٠ مواطن بين قتيل وجريح(٦٧).
يتضح من ذلك ان البريطانيين كانوا وراء حريق القاهرة لانهم ادركوا ان هناك من يسهل مهمتهم في دوائر قصر عابدين وتنفيذ المخططات الرامية لإجهاض الحركة الثورة التي قادتها الجماهير ضد بريطانيا بما فيها وزارة الوفد التي الغت المعاهدة دون رغبة الملك بذلك اما في السودان برزت قبيل الغاء المعاهدة اصوات من داخل الجمعية التشريعية تناشد السلطات البريطانية منح السودان حكما ذاتيا فيما ظهرات اصوات اخرى تنادي بتعديل قانون الجمعية التشريعية(٦٨). وبعد الغاء المعاهدة ردت بريطانيا على مصر بان اعلنت عن منح السودان حكما ذاتيا وقد الحاكم العام البريطاني مشروعا بهذا الصدد الى الجمعية التشريعية في ٢ نيسان ١٩٥٢. اعطى السودان بموجب حكومة مسؤولة امام البرلمان واحتفظ الحاكم العام لنفسه بالامور المهمة كالسياسة الخارجية وادارة جنوب السودان كما ابقى كبار الموظفين البريطانيين في مناصبهم بوصفهم مستشاريين وبعث الادارة البريطانية بصورة من المشروع الى الحكومة المصرية لكن هذا المشروع لم يتحقق لقيام ثورة ٢٢ تموز ١٩٥٢ في مصر.

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع الغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ و معاهدة ١٩٣٦ توصلت الى الاستنتاجات التالية : -
- اصرار البريطانيين على تنفيذ خططهم التي وضعت قبل احتلالها لمصر عام ١٨٨٢ والتي تضمنت السيطرة على الدول المجاورة ومنها السودان وظهر ذلك جلياً بأستخدام الموارد والثروات السودانية بوجه الموحاولات الوطنية الرامية لطرد المحتلين ومنها التهديد بتحويل مجرى نهر النيل والحاق الضرر بعموم مصر .
- عمد البريطانيين الى مجاراة الحركات الدينية والقوى الوطينة التي نمت في السودان ولا سيما بعد عام ١٩١٣ وقد بطش المحتلون بهذه الحركات بمباركة الحكومة السودانية حينذاك بعد ان انفردوا فيها اراد البريطانيين التعامل مع السودان كمستعمرة بريطانية منفصلة عنه مصر عندما اصروا على حذف مادتين من مشروع الدستور المصري كانتا تأكد بانالسودان جزء لا يتجزء من مصر.

الهوامش

١. كمال ردفع الله بخيت ، اثر التنظيمات السياسية العقائدية على الحياة السياسية في السودان ١٩٤٤-١٩٦٤ ، رساله ماجستير غير منشورة كلية الاداب – جامعة البصرة ١٩٩٣، حذف ٣
٢. سريد بولاد ، بريطانيا والشرق الاوسط من اقدم العصور حتى ١٩٥٢ ترجمة حسن احمد سليمان مطبعة الرابطة بغداد ١٩٥٦ ص ٧٣-٧٤
٣. المصدر نفسة ص٧٤
٤. احمد زكريا الشلق معالم تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر الدوحة ١٩٩٦ ص٢٦٦
٥. المصدر نفسة
٦. بدر الديم محمد مساله الجنوب في السودان افاق عربية العدد الثامن لسنة الثالثة ١٩٧٨ص ١٦-١٧
٧. المصدر نفسة حذف ١٧
٨. محمود كامل المحامي الدولة العربية الكبرى ، دار المعارف ، ١٩٥٨ ، ص٢٥٢
٩. رافت الشيخ في تاريخ العرب الحديث ط ٤ دار لثقافة للنشر القاهرة ١٩٨٣ ص٣١١
١٠. احمد زكريا الشلق ، المصدر السابق ص٢٦٩
١١. المصدر نفسة

١٢. ابراهيم خلف العبيدي محاضرات في تاريخ الوطن العربي الحديث ، بغداد ، دت ص١٤٩
*سعد زغلول
١٣. عبد الفتاح ابراهيم ، على طريق السند ، مطبعة الاهالي ، بغداد ، ١٩٣٥، ص٢٧٦
١٤. ابراهيم خلف العبيدي المصدر السابق ص١٥١
١٥. عبد العظيم محمد رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ -١٩٣٦ القاهرة ١٩٦٨ ص٣٨١
١٦. فاروق حسان الخزرجي الحياة النيابية في مصر رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية – ابن الرشد ، ٢٠٠٠م ص ١٥٠-١٧٢

١٧. عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ص٧٧١
١٨. جلال يحيى المحمل في تاريخ مصر الحديث ط ٣ الاسكندرية ١٩٨٤ ص٣٩٢
١٩. ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟
٢٠.جلال يحيى اصول ثورة يوليو ١٩٥٢ الدار القومية للطباعة والنشر الاسكندرية ١٩٦٤ ص١٧١ جورج لنشوفسكي الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ترجمة جعفر الخياط بغداد ١٩٦٥ ص٢٠٥
٢١. احمد ابراهيم دياب معاهدة ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر واثارها السياسية على السودان المؤرخ العربي العدد ٤٥ ١٩٨٤ ص١٨٧
٢٢. عبد العظيم رمضان المصدر السابق ص٧٧٧
٢٣. صفاء عبد الوهاب مبارك بريطانيا ومصر ١٩١٩ – ١٩٥٥ المؤرخ العربي العدد ٢٩ بغداد ١٩٨٦ ص٣٢
٢٤. ولد عام ١٨٧٦ وتعلم بمدرسة الناصرية ثم الخديوي الثانية وتخرج من مدرسة الحقوق وعمل في السلك القضائي دخل غمار السياسة فاشترك في الحركة الوطنية ١٩١٩ ونفي مع سعد زغلول الى سيشل عين وزيرا للموصلات في وزارة سعد زعلول ١٩٢٤ خلف سعد بعد وفاته ١٩٢٧ في رئاسة حزب الوفد ورئاسة البرلمان الائتلافي الف وزارته الاولى ١٩٢٨ اجرى مفاوضات ١٩٣٠ مع هندر سوب وزير الخارجية البريطاني على عهد وزارته الثانية فرأس الوفد المصري في المفاوضات
٢٥. محمود زايد من احمد عرابي الى جمال عبد الناصر الحركة المصرية الحديثة ط بيروت ١٩٧٣ ص ١٦٢ يونان الاضراب المصري قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام القاهرة ١٩٧٧ ص ٨٢/٤٠
٢٦. د.ك.و ملفات البلاط الملكي ٧٢٧ /٣١١ المفوضية الملكية العراقية في القاهرة و٦ ص ٢٤٦
٢٧. مجلة الرابطة العربية نيسان ١٩٣٧
٢٨. جلال يحيى خالد النعيم مصر الحديثة ١٩١٩ – ١٩٥٢ الاسكندرية ١٩٨٤ ص ٣١٩ – ٣٢٠
٢٩. الاهرام العدد ١٨٥٦١ في ٢/ أب /١٩٣٦
٣٠.جلال يحيى خالد نعيم المصدر السابق ص ٣١٩-٣٢٠ .
٣١. د .ك.و. ملفات البلاط الملكي .٧٢٠ /٣١١ المفوضية الملكية العراقية بالقاهرة .و٦ ص ٢٤٧-٢٤٨
٣٢. د .ك.و. ملفات البلاط الملكي ٧٢٧ /٣١١ المفوضية الملكية العراقية بالقاهرة .و٦ ص ٢٤٨-٢٤٩
٣٣. جلال يحيى خالد نعيم المصدر السابق ص٣٢٢
٣٤.عمر عبد العزيز عمر دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر بيروت ١٩٧٥ ص٥١٢
٣٥. المصدر نفسة وللاطلاع على بنود المعاهدة الاخرى بنظر الى محمد عبد الرحمن حسين نضال شعب مصر ١٧٩٨- ١٩٥٦ منشأة المعارف في الاسكندرية ١٩٧٢ ص١٢١ -١٢٥
٣٦. احمد عبد الرحيم مصطفى العلاقات المصرية – البريطانية ١٩٣٦ -١٩٥٦ الموصل ١٩٦٨ ص١٦
٣٧. هدى جمال عبد الناصر الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ -١٩٥٢ القاهرة ط١ ١٩٨٧ ص٦٦-٦٧
٣٨.عبد الرحمن الراحقي مذكراتي ١٨٨٩ -١٩٥١ دار الهلال مصر ١٩٥٢ ص٩٠
٣٩. محمد عبد الرحمن حسين المصدر السابق ص١٢٦
٤٠.شهدي عطية الشافعي تتطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧ ص١١٣
٤١.جريدة الاهرام الاعداد (٢٣٧٠٩، ٢٣٧١٠) في ٨ و ٩ تشرين الاول ١٩٥١.
٤٢. سامي ابو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٣٧- ١٩٥٢. القاهرة ١٩٨٨ ص٢٦٤.
٤٣. احمد حمروش مصر والعسكريون د. م ط٢، ١٩٧٧ ، ص١٥٣.
٤٤. الاهرام العدد ٢٣٧١٣ في ١٣ تشرين الاول ١٩٥١ سامي ابو النور المصدر السابق ص٣٩٤-٣٩٥.
* ولد عام ١٩٠٦ وامه من اسرة البداوية الاقطاعية الكبيرة انهى تعيلمة في كلية الحقوق جامعة القاهرة وعمل محاميا ووكيلا للنائب العام وانضم الى حزب الوفد عام ١٩٣، واصبح نائبا عام ١٩٣٦ وشغل منصب وزير الزراعية في اذار ١٩٤٢ ووزيرا للداخلية عام ١٩٤٣. ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية صاحب قانون النقابات العمالية وشغل عضوا في مجلس الشيوخ المصري ١٩٤٦. واصبح سكرتيرا عاما لحزب الوفد عام ١٩٤٨ وشغل منصب وزير الداخلية والمالية في الوزارة الوفدية ١٩٥٠-١٩٥٢.
- سيبرانيان، مصر ونضالها من اجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢ ترجمة عاطف عبد الهادي علام د.م ت ص٨٥
٤٥. احمد حمروش المصدر السابق ص١٥٤
٤٦. سامي ابو النور المصدر السابق ص .٢٩٥
٤٧. احمد حمروش المصدر السابق ص١٥٤.

٤٨. طعيمة الجرف ، ثورة ٢٣ يوليو ومبادئ النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة ط القاهرة ١٩٦٤ ص١٢٦
٤٩. احمد حمروش المصدر السابق ص١٥٤
٥٠. جلال يحيى – خالد نعيم الوفد المصري ١٩١٩ - ١٩٥٢ الاسكندرية ١٩٨٤ ص٥١٨
٥١. فوزي جرجيس دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العهد المملوكي القاهرة ١٩٥٨. ص ٢٢٢.
٥٢. المصدر نفسة ص٢٢٤.
٥٣. طارق المهداوي، اوراق مهملة في المسالة المصرية، بيروت ط١٩٨٧، ص٦٣.
٥٤. محمد زكي عبد القادر، محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢. القاهرة ط١٩٧٣ ص٢٠١.
٥٥. طارق المهداوي، المصدر السابق ص٦٣.
٥٦. جلال يحيى، خالد نعيم المصدر السابق ص٥١٨-٥١٩

المصادر

اولا: الوثائق العربية غير المنشورة
- دار الكتب الوثائقية، ملفات البلاط الملكي ٣١١/٧٢٧ المفوضية الملكية العراقية في القاهرة و٦ ص٢٤٦.
- د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ٣١١/٧٢٧ المفوضية الملكية العراقية في القاهرة و٦ ص٢٤٧-٢٤٨.
- د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ٣١١/٧٢٧ المفوضية الملكية العراقية في القاهرة و٦ ص٢٤٨-٢٤٩.
ثانيا: الكتب العربية والمترجمة
- ابراهيم خلف العبيدي، محاضرات في تاريخ الوطن العربي الحديث، بغداد ، د.ت
- احمد زكريا الشلق، معالم تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، الدوحة ١٩٩٦
- احمد عبدالرحيم مصطفى، العلاقات المصرية – البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦، الموصل ١٩٦٨
- احمد حمروش، مصر والعسكريون د.م ط٢ ١٩٧٧.
- السودان حقائق ووثائق دار القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة
- جلال يحيى – خالد نعيم ، مصر الحديثة ١٩١٩-١٩٥٢ الاسكندرية١٩٨٤،
- جلال يحيى – اصول ثورة يوليو ١٩٥٢ الدار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية ١٩٦٤
- جورج ليشوفيسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ترجمة جعفر الخياط ج٢ بغداد ١٩٦٥
- جلال يحيى – خالد نعيم، الوفد المصري ١٩١٩-١٩٥٢ الاسكندرية ١٩٨٤
- جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب في مصر ١٨٦٦ -١٩٥٢ ترجمة سامي اللبني، مكتبة مدبولي القاهرة د.ت جمال الشرقاوي حريق القاهرة، القاهرة ط١ ١٩٧٦.
- رافت الشيخ في تاريخ العرب الحديث القاهرة ط٤، ١٩٨٣.
- سامي ابو النور دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٣٧-١٩٥٢ القاهرة ١٩٨٨
- سيرانيان مصر ونضالها من اجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢ ترجمة عاطف عبدالهادي علام د.م د.ت
- شهدي عطية الشافعي، تطور الحكة الوطنية المصرية ١٩٨٢ -١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧.
- طارق المهداوي، اوراق مهملة في المسالة المصرية، بيروت ط١، ١٩٨٧.
- طعيم الجرف، ثورة ٢٣ يوليو ومبادئ النظام السياسي منذ العهد المملوكي القاهرة
- عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ - ١٩٣٦ القاهرة ١٩٦٨
- عمر عبد العزيز عمر دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر بيروت ١٩٧٥
- عبد الرحمن الرافعي، مذكراتي ١٨٩٩-١٩٥١، دار الهلال، مصر، ١٩٥٢
- غالب حامد نجم، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٢٤، ١٩٥٨، بيروت ط١ ١٩٨١
- فوزي جرجيس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العهد المملوكي، القاهرة ١٩٥٨
- محمد بيبنش ، حريق القاهرة ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ بيروت ١٩٧٢
- محمد عبد الرحمن حسين، نضال شعب مصر ١٧٩٨-١٩٥٦، منشاة المعارف الاسكندرية.
- محمد زكي عبد القادر ، محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢، القاهرة ط١، ١٩٧٣
- محمد زايد من احمد عرابي الى جمال عبد الناصر الحركة المصرية الحديثة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.
- محمود كامل، الدولة العربية الكبرى دار المعارف مصر ١٩٥٨